

## التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في الكويت لعام 2017

### الملخص التنفيذي

ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة، ولكن حرية العقيدة هي حرية "مطلقة". وينص الدستور على قيام الدولة بحماية حرية الفرد في ممارسة دينه، بشرط أن لا تتعارض تلك الممارسة مع الأعراف السائدة، والسياسة العامة أو المبادئ الأخلاقية. ويحظر القانون التشهير بالأديان الإبراهيمية الثلاثة (الإسلام، واليهودية والمسيحية)، أو نشر أو إذاعة أية مواد تعتبرها الحكومة مسيئة للجماعات الدينية، كما يحظر الممارسات التي تعتبرها الحكومة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

استمرت الحكومة في توفير تدابير أمنية إضافية لجميع الجماعات الدينية غير السنية المعترف بها، خصوصاً الجماعات الشيعية خلال إحياء ذكرى عاشوراء وغيرها من المناسبات الدينية. وكانت جميع الطوائف الدينية مطالبة بالاحتفال بالمناسبات الدينية في داخل المباني أو البيوت. وفي عدة حالات، قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية باتخاذ إجراءات مباشرة، مثل فرض غرامات مالية أو عمليات إيقاف، ضد الأئمة السنّة بسبب إلقاء عظات تعتبرها الوزارة ذات دوافع سياسية أو تنطوي على إهانات لطوائف دينية أخرى أو تعد مخالفة لقانون الوحدة الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، استمرت المحاكم في الحكم لصالح المواطنين الذين دافعوا عن المناقشة العامة بحرية أكبر وانتقاد الفكر الديني.

وفي يونيو/حزيران، اتخذت الحكومة خطوات لحظر رموز دينية موضوعة على قائمة الإرهاب التي أصدرتها المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ومصر، والبحرين، بسبب الدخول في صراع دبلوماسي مع قطر، ومنع تلك الرموز من دخول البلاد. ووفقاً لمقابلات وتصريحات إعلامية، تم وضع معظم رجال الدين هؤلاء على القائمة لانخراطهم المزعوم في ترويج الفكر الراديكالي المتطرف، وإثارة الفتنة، والانتماء إلى منظمات إرهابية. ومن غير الواضح عدد هؤلاء الأئمة الذين خططوا للسفر إلى الكويت. وفي سبتمبر/أيلول، حظرت الحكومة زيارة ثلاثة من علماء الدين الشيعة من المملكة العربية السعودية والعراق لإلقاء عظات في ذكرى عاشوراء عندما قام الأعضاء الحاليون والسابقون في البرلمان بنشر تعليقات على تويتر بأن أولئك العلماء كانوا مدرجين سابقاً في السجلات لإهانتهم زوجات النبي وصحابته.

وبناء على تلك التصريحات المنشورة على مواقع تويتر، قامت وزارة الداخلية باتخاذ إجراء وأمرت رجال الدين بمغادرة البلاد. وأفادت جماعات الأقلية الدينية، بما في ذلك المسيحيون والهندوس والبوذيون والسيخ والبهائيون، بأنهم تمكنوا من إقامة شعائر العبادة دون تدخل من قبل الحكومة بشرط عدم قيامهم بمضايقة جيرانهم أو انتهاك القوانين المتعلقة بالتجمع والتبشير. وتم خلال العام افتتاح جامع شيعي واحد وكنيسة جديدة ومدرسة دينية معتمدة جديدة؛ إلا أن جماعات الأقليات الدينية صرحت بوجود افتقار عام للمرافق والأماكن الخاصة بالعبادة، وصعوبة الحصول على تصريحات ببناء مرافق جديدة وعدم توافر المدارس الدينية المعتمدة. وقال ممثلو الطوائف المسيحية والبهائية والبهرة بأنهم كانوا يتوخون الحذر ومارسوا نوعاً من الرقابة الذاتية لتحاشي الصدام مع السلطات. وفي الكثير من الحالات، صرح قادة الكنيسة ورجال الدين والأعضاء البارزون في الأقليات الدينية أنهم كانوا يلجؤون لفض الصراعات داخلياً على مستوى الطائفة بدلاً من اللجوء إلى إجراءات التقاضي في المحاكم حيث يتم البت في القضايا وفقاً لأحكام الشريعة. واستمر بعض القادة الشيعة في الإفادة عن وجود تمييز في مضمار تدريب رجال الدين والعمل في القطاع العام. ولم تتوفر الفرصة أمام أعضاء الأديان غير الإبراهيمية أو الكنائس غير المسجلة للزواج محلياً.

وواجه المسلمون ضغوطاً مجتمعية ضد التحول من الإسلام ولكن لم يكن محظوراً عليهم القيام بذلك. إلا أنه ظل محظوراً على أتباع الديانات الأخرى القيام بتحويل المسلمين داخل البلاد. وأفاد مراقبون بأن الفنادق والمتاجر وغيرها من المحال التجارية استمرت في الاعتراف بالأعياد غير الإسلامية مثل عيد الميلاد، وعيد القيامة، ومهرجان ديوالي. واستمرت وسائل الإعلام في طبع معلومات عن احتفالات الأعياد الدينية، بما في ذلك مواد عن الأهمية الدينية لعيد الميلاد.

وفي ديسمبر/كانون الأول، استضاف السفير الأمريكي وغيره من مسؤولي السفارة مائدة غداء لممثلي الأقليات الدينية لمناقشة الحرية الدينية والتحديات التي تواجهها الجماعات الدينية في البلاد. كما حضر كبار مسؤولي السفارة العديد من المناسبات الدينية خلال العام، بما في ذلك الاحتفال بذكرى عاشوراء، وقداش عيد الميلاد، والاحتفال بالذكرى المئوية الثانية لميلاد بهاء الله [مؤسس البهائية]، والذكرى السنوية الثانية لحادث تفجير مسجد الإمام الصادق بغرض تعزيز التسامح الديني. كما نظمت السفارة مناسبات تشجع على الحوار بين الأديان وأسست منصة للمنظمات الدينية لزيادة التفاعل المجتمعي ودعمت تبادل البرامج للمسؤولين الحكوميين وغيرهم من الذين يعملون مع الوكالات الحكومية لإشراك الشباب وحثهم على التمسك بالتسامح الديني ومناهضة الفكر الراديكالي المتطرف.

### القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الانتماء الديني

تشير تقديرات حكومة الولايات المتحدة أن تعداد السكان يبلغ حوالي 2,9 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2017). ووردت تقارير من الهيئة العامة للمعلومات المدنية، وهي هيئة حكومية محلية، بأن هناك 1,3 مليون مواطن و 3,1 ملايين من غير المواطنين. ولا يميز الإحصاء الوطني للسكان بين السنة والشيعية. وأفادت الهيئة العامة للمعلومات المدنية أن حوالي 70 بالمائة من المواطنين يتبعون المذهب السني من الإسلام، بينما يشكل الشيعة الـ 30 بالمائة الباقية (بمن فيهم الأحمدية والإسماعيلية، الذين تعتبرهم الحكومة ضمن الشيعة). وأشار قادة المجتمع أن هناك 267 من المواطنين المسيحيين وبضعة مواطنين بهائيين.

في يونيو/حزيران، نشرت الهيئة العامة للمعلومات المدنية إحصاءات تشير إلى أن 63 بالمائة من المغتربين هم من المسلمين، و 27 بالمائة من المسيحيين، و 10 بالمائة من أتباع ديانات غير إبراهيمية. كما أفادت مصادر مختلفة في العديد من مجتمعات المغتربين أن حوالي 5 بالمائة من المسلمين المغتربين هم من الشيعة، بينما يشكل البوذيون والهندوس نصف تعداد أفراد الجماعات غير الإبراهيمية. وتشير الإحصاءات غير الرسمية من مختلف الطوائف الدينية بوجود حوالي 25,000 من البهرة، و 10,000 من الشيخ، و 400 من البهائيين.

وبينما تحتوي بعض المناطق على تركيز أعلى إما من السنة أو الشيعة، إلا أنه يوجد توازن نسبي متنسق في التوزيع السكاني بين هاتين الطائفتين في معظم أنحاء البلاد.

### القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

#### الإطار القانوني

ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة، وأن حرية العقيدة هي حرية "مطلقة". ويكفل الدستور قيام الدولة بحماية حرية ممارسة جميع الأديان، ما دامت تلك الممارسة "تتفق مع الأعراف السائدة، ولا تتعارض مع السياسة العامة أو المبادئ الأخلاقية".

وينص الدستور على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وأن جميع الأفراد متساوون أمام القانون بصرف النظر عن الديانة. وينص على أن الأمير يجب أن يكون مسلماً (الأمير والأسرة المالكة من أتباع المذهب السني) وأنه يتعين على الدولة حماية التراث الإسلامي. تقوم اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الديوان الأميري (مكتب الأمير) بوضع التوصيات للأمير بشأن أفضل الطرق لاتساق القوانين مع الشريعة. واللجنة هي هيئة استشارية تتكون من ثمانية أعضاء تقدم التوصيات للديوان الأميري وتعمل تحت إشراف رئيس اللجنة. يقوم مجلس الوزراء بتعيين الأعضاء، الذين يتولون مناصبهم لفترة ثلاثة أعوام. وعادة ما يكون خمسة أعضاء من علماء الدين (خبراء في الفقه وتأويل الشريعة) واثنان من الخبراء المتخصصين في الاقتصاد والقانون. وتخدم اللجنة بصفة استشارية وليس لها سلطة إلزامية لتطبيق أو إنفاذ التوصيات التي تقدم بها.

وينص القانون على فقدان المرتدين لحقوق قانونية معينة، بما في ذلك الحق في أن يرثوا ممتلكات عقارية من أقارب مسلمين أو من أحد الزوجين، ولكنه لا يحدد أية عقوبات جنائية معينة. ويبطل زواج الرجل المسلم إذا تحول عن الإسلام. ويحق للمرأة المسلمة إلغاء زواجها إذا تحول زوجها المسلم واعتنق ديانة أخرى.

يحظر القانون التشهير بالأديان الإبراهيمية، وازدراء الرموز الدينية الإسلامية أو اليهودية-المسيحية، ويفرض عقوبة تصل إلى 10 سنوات في السجن لكل جريمة.

ويحظر قانون الوحدة الوطنية "إثارة الفتنة الطائفية"، أو الترويج لتفوق طائفة دينية معينة، أو التحريض على أعمال العنف بناء على تفوق جماعة دينية معينة، أو بث الكراهية أو الاحتقار لأي جماعة. تصل عقوبة أعمال العنف إلى 7 سنوات في السجن مع غرامة تتراوح بين 10,000 إلى 100,000 دينار كويتي (33,200 إلى 332,000 دولار). وتكون العقوبات مضاعفة للجرائم التي تتكرر. إذا خالفت مجموعة أو منظمة القانون، فقد تصل الغرامة إلى 200,000 دينار كويتي (665,000 دولار).

ويجيز القانون للمواطنين برفع دعاوى جنائية ضد أي شخص يُعتقد أنه قام بالتشهير بأحد الأديان الإبراهيمية الثلاثة أو أضر بالأخلاق العامة.

يجرم القانون نشر أو إذاعة محتويات - بما في ذلك على مواقع التواصل الاجتماعي - تعتبرها الحكومة مسيئة لـ "الطوائف" أو الجماعات الدينية، ويفرض غرامات تتراوح ما بين 10,000 إلى 200,000 دينار كويتي (33,200 إلى 665,000 دولار) مع السجن لمدة تصل إلى 7 سنوات. ويجوز ترحيل غير المواطنين المدانين وفقاً للقانون.

ولا يوجد إجراء قانوني ساري يحدد المتطلبات التي يجب على الجماعات الدينية استيفائها لطلب التسجيل لدى الحكومة. ومن حيث الممارسة العملية، تقوم الجماعات بتلمس طريقتها بنفسها بدون توافر خطوط توجيهية من جانب المكاتب الحكومية. ورغم أنه يجب على كافة الجماعات الدينية أن تقدم بطلبات مكتوبة للحصول على ترخيص من البلديات صاحبة الاختصاص لإنشاء مكان عبادة رسمي أو للحصول على مزايا كاملة تتمتع بها الجماعة الدينية المسجلة لدى الحكومة المركزية، إلا أنه من غير الواضح ما هي المعايير

الواجب استيفؤها للموافقة على طلب التسجيل. وللحصول على ترخيص رسمي، يجب أن تقوم الجماعات أولاً بالتسجيل لدى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. إذا تمت الموافقة على طلب التسجيل، يتعين الحصول على المزيد من الموافقات من جانب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية. وبمجرد موافقة الوزارات الثلاث على طلب التسجيل، يجب على البلدية منح الموافقة النهائية / الترخيص النهائي، الأمر الذي يتطلب من قادة الجماعة الحصول على إذن كتابي من جميع الجيران المباشرين الذين يشغلون المساكن حول مكان العبادة المقترح. ومن حيث الممارسة العملية، لا يعرف مقدمو الطلبات في الغالب وضع تسجيلهم، أو ما إذا كان قد تم رفضهم في أي وقت. ولا يوجد سبيل لاستئناف القرار حيث أنه يعتبر "إجراءً سيادياً" ولا يمكن الطعن فيه أمام المحاكم.

هناك سبع كنائس مسجلة رسمياً ومرخصة: الكنيسة الإنجيلية الوطنية (البروتستانتية)، والرومانية الكاثوليكية، وكنيسة الروم الكاثوليك (الملكيين)، والكنيسة الأرثوذكسية القبطية، والكنيسة الأرثوذكسية الأرمنية، وكنيسة الروم الأرثوذكس والكنيسة الأنغليكانية. ولا توجد معابد يهودية معترف بها رسمياً.

ويحق للجماعة الدينية التي لديها ترخيص إقامة مكان للعبادة ويمكنها تعيين موظفيها، ورعاية زوارها القادمين إلى البلد، وفتح حسابات مصرفية، واستيراد المطبوعات اللازمة لأتباعها. وليس بمقدور الجماعات الدينية غير المسجلة الحصول على أي من هذه الإمكانيات (رغم أن بعض الجماعات المسجلة توافق على مساعدة الجماعات غير المسجلة في هذه المسائل). فضلاً عن ذلك، ليس بإمكان الجماعات غير المسجلة شراء العقارات أو كفالة العاملين، ويجب أن تعتمد على المتطوعين من أفرادها للحصول على الموارد. إلا أنه يمكنها ممارسة شعائرها الدينية في المنازل، ومرافق كالفنادق والفيلات المستأجرة وغيرها من الأماكن الخاصة أو التجارية طالما لا تتسبب بإزعاج للجيران أو تنتهك القوانين المتعلقة بالتجمع والتبشير.

يحظر القانون الممارسات التي تعتبرها الحكومة متعارضة مع الشريعة الإسلامية، بما في ذلك أي أمر تعتبره الحكومة شعوذة أو سحراً أسود، والذي يشكل وفقاً لقانون العقوبات نوعاً من "الاحتيال والخداع" وعقوبة ذلك السجن لمدة ثلاث سنوات كحد أقصى أو دفع غرامة أو كلاهما معاً.

يحظر القانون غير المسلمين من التبشير.

ويحظر القانون الأكل والشرب والتدخين في الأماكن العامة خلال شهر رمضان بين شروق الشمس وغروبها، حتى لغير المسلمين، مع عقوبة قصوى محددة تصل إلى 100 دينار كويتي (330 دولاراً) و/أو السجن لشهر واحد.

ومن الأمور غير القانونية حيازة أو استيراد منتجات لحم الخنزير أو المواد الكحولية. تصل عقوبة استيراد مواد كحولية إلى السجن 10 سنوات؛ وقد تصل العقوبة على تعاطي الكحول إلى غرامة قدرها 1,000 دينار كويتي (3,300 دولاراً).

كما يتطلب القانون أيضاً تعليم الدين الإسلامي في المدارس العامة لجميع الطلاب المسلمين وأيضاً في المدارس الخاصة التي يدرس فيها طالب مسلم واحد أو أكثر بغض النظر عما إذا كان الطالب مواطناً أو غير مواطن. لا يشترط على الطلاب غير المسلمين حضور تلك الدروس، ولا توجد أية عقوبات على عدم الحضور. ويحظر القانون التعليم الديني المنظم في المدارس الثانوية العامة لأتباع الديانات الأخرى غير الإسلام. وتستند جميع المناهج التعليمية الإسلامية إلى تفسير المذهب السني للإسلام.

يحظر القانون تجنيس غير المسلمين ولكن يسمح للمواطنين الذكور من أي دين بنقل جنسيتهم إلى ذريتهم. كما يحظر القانون زواج النساء المسلمات من رجال غير مسلمين، ولكن يحق للرجال المسلمين الزواج من نساء من دين ابراهيمي آخر. ويتطلب القانون تربية الأطفال من مثل هذه الزيجات وفقاً لعقيدة الأب، وتحكم عقيدة الأب تسوية جميع نزاعات الزواج. العامل المحدد للوضع الديني للزوجين في قضية مرفوعة أمام المحكمة هو ما إذا كانت شهادة الزواج سنية أم شيعية. يتعين على مكتب التوثيق الشيعي اعتماد عقد الزواج الشيعي. ويحق للزوجين المسيحيين المنتمين لكنيسة مسجلة عقد الزواج والطلاق وفقاً لتقاليدهما الدينية، وتعترف السلطات المحلية والمحاكم بوثائقهما الدينية. أما أعضاء الجماعات الدينية غير المسجلة فيمكنهم الحصول على شهادات زواج أجنبية معترف بها ولكن لا يمكنهم عقد مراسم الزواج في الكويت.

إذا أرادت جماعة دينية شراء قطعة من الأرض، فيجب أن يكون المشتري الرئيسي مواطناً، ويجب أن يقدم طلباً للحصول على الموافقة إلى مجلس البلدية المحلي، الذي يمكنه تخصيص قطعة الأرض وفقاً لتقدير المجلس. ويحق للمواطنين أيضاً استئجار أو التبرع بقطعة أرض لجماعات دينية.

ووفقاً للدستور، يتم البت في شؤون الميراث وفقاً لأحكام الشريعة. تتولى المحاكم الدينية تطبيق قانون الأحوال الشخصية. وقد تتبع المحاكم فقه الشيعة في مسائل الأحوال الشخصية وقانون الأسرة للشيعة على مستوى المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف. وإذا تم البت في القضية على مستويات أعلى من الاستئناف أمام محكمة النقض (التمييز)، يتم النظر في القضية وفقاً لأحكام القانون السني للأحوال الشخصية. ويتولى "الوقف" الشيعي المستقل إدارة الأوقاف الدينية الشيعية. ويتم رفع القضايا أمام القضاة السنة أو الشيعة وفقاً للطائفة الدينية التي ينتمي إليها الرجل. ففي حالة رجل متزوج من امرأة غير مسلمة، يتم اتباع الإجراءات وفقاً لديانة الرجل. إذا كان الزوجان من إحدى الكنائس المسجلة، يمكن أخذ التسوية المقدمة من الكنيسة في الاعتبار. ومع ذلك، إذا لم يتم التوصل إلى توصية، يتم تطبيق الشريعة السنية. أما بشأن أعضاء سائر الطوائف الدينية غير المسجلة فيتم تطبيق الشريعة الإسلامية في المحاكم فيما يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية وقانون الأسرة.

لا يتم إدراج العقيدة على جواز سفر الشخص أو وثائق التعريف الوطنية، فيما عدا شهادات الميلاد وعقود الزواج التي لا بد أن تتضمن هذا البند. أما بشأن شهادات الميلاد الصادرة للمسلمين، فلا يوجد تمييز بين السنة والشيعة. ولا يمكن لأعضاء الديانات غير الإبراهيمية إدراج الديانة في شهادات ميلادهم ويتم وضع علامة شرطة (-) في مكان العقيدة. ولا يجوز لأتباع الديانات غير الإبراهيمية الزواج داخل البلاد والحصول على شهادة زواج حيث أن المحاكم المحلية والسلطات لا تقبل دياناتهم.

البلد طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية."

## ممارسات الحكومة

لاحقت الحكومة عدة قضايا ضد الشيخ السلفي عثمان الخميس بناء على ادعاءات بأنه أهان العقيدة الشيعية خلال مقابلة تلفزيونية وفي رسائل منشورة على مواقع التواصل الاجتماعي يرجع تاريخها إلى عام 2015. وفي يناير/كانون الثاني، ألغت محكمة الاستئناف الحكم الصادر عن المحكمة الجنائية بتغريم الخميس 20,000 دينار كويتي (66,400 دولار). كما أيدت محكمة النقض التبرئة في أبريل/نيسان. وفي نفس الشهر، حكمت أيضاً محكمة جنائية ببراءة الخميس في قضية أخرى كان متهماً فيها بإهانة المذهب الشيعي.

في مارس/آذار، أيدت محكمة الاستئناف قرار تيرئة سارة الدريس الصادر عن محكمة دنيا في أبريل/نيسان 2016 بعد أن رفع عدة مواطنين دعاوى ضدها على خلفية نشر مقالات على مواقع التواصل الاجتماعي تشكك في مبادئ الممارسة الإسلامية.

ووفقاً لتقارير إعلامية، أدانت محكمة الجرح في نوفمبر/ تشرين الثاني، الصحفي والناشط العلماني عبد العزيز عبد الله القيني في قضية تجديد بتهمة "احتقار الإسلام" و "الافتراء على الشريعة" وحكمت عليه بالسجن لمدة ستة أشهر مع الأشغال الشاقة ومع التنفيذ الفوري للحكم. تم تعليق الحكم الصادر على القيني بانتظار إجراءات الاستئناف أمام المحاكم العليا.

استمرت وزارة الداخلية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في تحذير الأئمة لضمان اتساق الخطب والعظات الدينية مع القانون العام فيما يتعلق بالخطاب السياسي ولتفادي مناقشة الموضوعات السياسية في عظاتهم أو في أي وقت آخر أثناء التواجد بالبلاد. أما بشأن سياسة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، فقد استمرت الحكومة في تعيين أئمة سنة جدد كما واصلت مراقبة وتقديم نصوص العظات الدينية الأسبوعية التي سيتم إلقاؤها في الجوامع السنوية. وتمكن الأئمة السنة من إضافة محتويات إلى الخطب ولكن توجب عليهم التأكد من أن المحتوى يلتزم بالقوانين الخاصة بالخطاب السياسي وتحاشي أي تحريض على الفتنة الطائفية. ودأبت الحكومة على التحقق من خلفيات كل إمام سنّي للتأكد من الامتثال لمنظور الحكومة الخاص بالاعتدال والتسامح الديني في العظات والخطب الدينية. كما قامت الحكومة بتمويل المؤسسات الدينية السنّية بما في ذلك المساجد. وعلى النقيض، لم يتم عادة مراقبة رجال الدين الشيعة بصفة رسمية وكان لهم الحرية في كتابة عظاتهم الدينية شريطة عدم مخالفة القوانين القائمة أو التحريض على الفتنة الطائفية. كما تمتعت الطائفة الشيعية بالحرية الكاملة في اختيار أئمتها بدون تدخل من جانب الحكومة ولكنها لم تتلقَ عموماً أي تمويل من الدولة للمؤسسات الدينية أو المساجد. إلا أن بعض الجوامع الشيعية طلبت المساعدة من الحكومة وتلقت أموالاً لدفع المرتبات وصيانة المرافق الخاصة بها.

وفي يونيو/حزيران، اتخذت الحكومة خطوات لحظر رموز دينية موضوعة على قائمة الإرهاب التي أصدرتها 4 بلدان عربية (المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ومصر، والبحرين)، متورطة في نزاع دبلوماسي مع قطر، ومنعت تلك الرموز من دخول البلاد. معظم الشخصيات الدينية التي تعرضت للحظر من السفر كانت سلفية وأعضاء في جماعة الإخوان المسلمين المقيمين في قطر. وأشارت مصادر داخل الجماعات الدينية بأن وزارة الداخلية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية كانتا، في أغسطس/آب، بصدد وضع آلية لإصدار تأشيرات للقادة الدينيين والأئمة.

وفي سبتمبر/أيلول، أفادت منافذ إعلامية بأن ثلاثة رجال دين شيعة، واحد من السعودية وأثنان من العراق، كانوا مدعويين للتحدث في الاحتفالات بذكرى عاشوراء ولكن تم منعهم من إلقاء العظات وصدرت لهم الأوامر من جانب وزارة الداخلية بمغادرة البلاد. كان رجال الدين العراقيان قد تلقوا دعوة من مساجد شيعية محلية أما رجل الدين السعودي فلم يكن بحاجة لتوجيه دعوة إليه كي يدخل البلاد. وعند وصولهم، نشر أعضاء برلمانيون حاليون وسابقون بأن هؤلاء الأئمة كانوا مدرجين سابقاً في السجلات لإهانتهم زوجات النبي وصحابته. وانتشرت الأخبار في وسائل التواصل الاجتماعي، فعلمت بها وزارة الداخلية التي اتخذت قراراً بهذا الصدد.

كما قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية باستجواب عدة أئمة حيث اعتبرت بعض المصادر أنهم أطلقوا تصريحات استنزازية وتضرر بالوحدة الوطنية. وتم تغريم بعض الأئمة وتعليق عملهم مؤقتاً في حين تمت تبرئة آخرين من تهم سوء التصرف. وفي فبراير/شباط، ألغت محكمة الاستئناف حكم المحكمة الجنائية الصادر في سبتمبر/ أيلول 2016 بتبرئة الإمام الشيعي حسين المعتوق بتهم التحدث بكيفية تحط من قدر الحكومة في إحدى خطب الجمعة في عام 2015، وحكمت عليه بدفع غرامة قدرها 20,000 دينار كويتي (66,400 دولار).

وكان مطلوباً من الجماعات الدينية الحصول على تراخيص للقيام بالاحتفالات التذكارية من الجهات البلدية التابعة لها، وامتلكت البلديات الحكومية حق سحب ترخيص أية حسينية (قاعة للاحتفالات التذكارية الشيعية) إن لم تمتثل لقواعد البلدية.

وأبقت الحكومة على الحظر المفروض على الاحتفالات الدينية في الأماكن العامة، مشيرة إلى مخاوف أمنية، وذلك عقب تفجير مسجد الإمام الصادق في 2015، الذي أسفر عن مقتل 27 شخصاً. ويتعين إقامة جميع الأنشطة الخاصة بإحياء ذكرى عاشوراء من جانب الطائفة الشيعية داخل أماكن مغلقة بدلاً من الأماكن العامة الخارجية. لم تسمح الحكومة بإعادة تمثيل استشهاد الحسين في الأماكن العامة ولم تسمح بالقيام بمسيرات عامة في ذكرى عاشوراء. واستمرت الحكومة في نشر قوات أمن خارج بعض المساجد السننية وجميع المساجد الشيعية والأماكن الدينية المسيحية خلال أوقات العبادة على مدار العام لردع المزيد من الهجمات المحتملة. كما استمرت الحكومة في توفير الحماية الأمنية للأحياء الشيعية خلال شهري محرم وعاشوراء.

استمرت السلطات في منع الكنائس من إظهار علامات أو رموز دينية خارج المباني، كالصليبان أو اسم الطائفة.

وأفاد بعض القادة الشيعة باستمرار التمييز لمنع الشيعة من الحصول على التدريب للوظائف المكتتبية فضلاً عن المناصب القيادية في مؤسسات القطاع العام، بما في ذلك قوات الشرطة والجهاز العسكري/جهاز الأمن.

ولا تزال الحكومة تمنع تأسيس المؤسسات الدينية الشيعية لتدريب رجال الدين. وكان لزاماً على الشيعة الراغبين في التدريب الديني السعي للحصول على التدريب والتعليم خارج البلاد. ووفرت كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت، وهي المؤسسة الدينية الوحيدة في البلاد لتدريب الأئمة، بعض دورات الفقه الشيعي ولكنها لم تسمح للأساتذة الشيعة بالتدريس فيها.

واصلت الحكومة السماح للكنائس المسيحية المسجلة باستيراد المطبوعات الدينية للاستخدام المحلي من جانب أعضائها بشرط عدم احتوائها على أية مواد تهين الدين الإسلامي. وأفادت الطوائف التي احتاجت لمواد دينية بلغات غير العربية أو الإنجليزية، بأنها لم تواجه أية مشاكل في استيرادها بنفسها للمواد التي تلزمها. كما صرح أعضاء جماعات دينية أخرى بأنهم لم يواجهوا أية مشاكل كبيرة في استيراد المطبوعات والمواد الدينية لاتباع جماعتهم حيث قاموا بذلك بصفة خصوصية ولم يحاولوا بيع تلك المطبوعات في المكتبات العامة؛ ولا يمكن لأي متجر عام أن يقوم باستيراد أو عرض أو بيع أية مواد دينية غير إسلامية وفقاً للقانون.

وفرت وزارة الداخلية الأمن والحماية لأماكن العبادة المرخصة، بينما قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بإصدار تأشيرات دخول لرجال دين وغيرهم من العاملين في المجال الديني، في حين قامت وزارة الخارجية وبلدية الكويت بإصدار تصاريح المباني والأراضي. وقالت الحكومة أنها لم تتلق أية طلبات لبناء

كنائس جديدة من جماعات دينية خلال العام. تمكنت الكنيسة الأرثوذكسية الأرمينية من شراء عقار جديد وبدأت تمارس نشاطها من الكنيسة الجديدة خلال العام. كما نجحت الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية في التفاوض على شراء 38 بالمائة من ملكيتها للعقار، لكن قيادة الكنيسة ما زالت تخشى الطرد من العقار. وقد أكدت أنه إذا توفى المالك الحالي، فقد يحاول الورثة تحقيق قدر أكبر من الأرباح عن طريق إعادة تطوير العقار بدلاً من الإستمرار في تأجيره للكنيسة.

وأفادت بعض المجموعات الدينية التي لا تتوفر على مكان عبادة مرخص بأنها تمكنت من إقامة شعائر العبادة دون تدخل من قبل الحكومة بشرط عدم قيام أفرادها بمضايقة جيرانهم أو انتهاك القوانين المتعلقة بالتجمع والتبشير. واستمرت الحكومة في السماح لتلك الجماعات بممارسة نشاطها في فيلات تستأجرها و في منازل خاصة أو في مرافق تابعة لكنائس مسجلة. وفي إشارة إلى المخاوف الأمنية، ذكرت السلطات أنها ستتخذ إجراءات ضد المساجد غير المرخصة. وكلفت الحكومة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الداخلية وبلدية الكويت ووكالات أخرى بإيجاد حلول لإنهاء استخدام الجوامع غير القانونية. وقامت الحكومة، خلال العام، بشن حملات على المساجد المؤقتة غير المرخصة في الأماكن النائية وأغلقتها حيث أنها كانت تعمل بدون تصريح رسمي.

أفاد المسلمون الشيعة بأنهم لا زالوا يفتقرون إلى مرافق العبادة ويواجهون صعوبة في الحصول على تصاريحات ببناء مرافق جديدة، بسبب تأخير الحكومة في الموافقة على ترميم المساجد الحالية أو السماح بإنشاء مساجد جديدة. وقالوا إن الحكومة قامت بمنح تراخيص ووافقت على بناء أقل من عشرة مساجد جديدة للشيعة، منذ عام 2001. ووفقاً للحكومة، كان هناك 51 مسجداً شيعياً، وتم افتتاح مسجد شيعي جديد خلال العام. كما كان هناك 20 إلى 30 حسينية مسجلة لدى وزارة الداخلية وآلاف من التجمعات الشيعية الصغيرة التي جرت في المنازل الخاصة. كما هو الحال مع المساجد الشيعية، لم تقم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بمراقبة الحسينيات والتجمعات الصغيرة الخاصة.

استمرت وزارة التربية والتعليم في حظر استخدام أي مواد تعليمية قصصية أو غير قصصية، بما في ذلك الكتب والمقررات الدراسية التي تشير إلى المحرقة اليهودية أو إسرائيل. وسمحت الوزارة للمدارس العامة بتدريس والاحتفال بالأعياد الإسلامية فقط. لم تتدخل الحكومة في سير التعليم الديني غير الرسمي داخل المنازل الخاصة وفي مباني الكنائس.

طلبت الكنيسة الإنجيلية الوطنية أن تكون مدرستها معتمدة، الأمر الذي سيمكن الطلبة من الحصول على التعليم الديني وفي نفس الوقت الوفاء بالمتطلبات الكويتية بحيث يتمكن خريجو المدارس من الانتقال إلى مراحل تعليمية عليا. لم تتلق الكنيسة الإنجيلية الوطنية رداً على طلبها من السلطات حتى نهاية العام. وقامت طائفة البهرة بافتتاح مدرسة معتمدة لأعضاء طائفتها. كما قامت جماعات أخرى بتنظيم دراسات دينية في أماكن العبادة الخاصة بها، ولكنها إما لم تطلب أن تكون معتمدة أو تقدمت بطلب اعتماد ولكنها لم تتلق رداً على طلبها.

واستمر بعض رجال الدين المسلمين في التعبير عن معارضتهم للاحتفال بالمناسبات غير الإسلامية وطالبوا باتخاذ المزيد من التدابير الحكومية للحد من التعبير العلني عن تلك الأعياد، ولم يتم خلال العام إصدار أي تشريع للحد من التعبير العلني بهذا الخصوص.

بينما عبر أعضاء الطائفة الشيعية عن امتنانهم وتقديرهم للسلطات التي وفرت المزيد من التدابير الأمنية لحماية المناسبات التي يحتفلون بها، إلا أنهم صرحوا بأن مساعي إنفاذ القانون الرامية للقبض على الأعضاء الهاربين من خلية العبدلي، وهي جماعة اتهمتها الحكومة بالتجسس لصالح إيران وحزب الله اللبناني وبارتكاب أعمال عدوانية ضد البلاد، قد وضعت ضغوطاً لا مبرر لها على المجتمع الشيعي. تضمن ذلك فحص أمني عشوائي ودخول سلطات إنفاذ القانون إلى منازلهم. وفي أغسطس/آب، قامت السلطات باعتقال 12 إلى 14 من أعضاء الخلية الذين كانوا هاربين؛ ولا يزال اثنان منهم طلقاء. وصرحت مصادر شيعية بأن تصرفات السلطات كانت بالنسبة للمجتمع الشيعي بمثابة وضع اللوم على الطائفة الشيعية بجملتها بسبب أفعال بعض المجرمين.

ورغم أن الشيعة يشكلون حوالي 30 بالمائة من إجمالي السكان، إلا أنهم لا يزالون غير ممثلين تمثيلاً مناسباً في كافة القطاعات الحكومية: فهناك ستة من أعضاء البرلمان البالغ عددهم 50 عضواً، ووزير واحد من ضمن 16 وزيراً في مجلس الوزراء، ومستشار واحد من ضمن المستشارين الستة في الديوان الأميري، وأعداد أقل من كبار الضباط في صفوف الجيش والشرطة. وقد اشتكى قادة المجتمع الشيعي مراراً وتكراراً من وجود سقف زجاجي في الترقيات وصعوبة في الحصول على وظائف، بالإضافة إلى الافتقار إلى أماكن عبادة جديدة، الأمر الذي، على حد قولهم، خلق بيئة قمعية لجماعتهم.

ووفقاً للقادة الشيعة، ظل النقص في أعداد الأئمة الشيعة يحد من القدرة على تعيين موظفين في المحاكم الشيعية، مما أدى إلى تراكم الأعمال غير المنجزة المتعلقة بالأحوال الشخصية والقضايا العائلية. ولمعالجة هذا التراكم وندرة العاملين، قامت الحكومة باستحداث مجلس خاص يعمل تحت إشراف المحكمة المكلفة بالنظر في قضايا الزواج العادية لتطبيق الفقه الشيعي. ولا يزال المجلس يمارس مهامه الوظيفية. وقد استمر تأخير تأسيس محكمة النقض (التمييز) الشيعية، التي تمت الموافقة عليها في عام 2003، ويرجع ذلك، وفقاً للقادة الشيعة، إلى عدم توفر التدريب الملائم للشيعة لكي يصبحوا مؤهلين للعمل فيها.

ورغم أن القانون لا يحظر الردة، إلا أن الحكومة استمرت في سياستها بعدم إصدار وثائق رسمية جديدة لتسجيل أي تغيير في الدين. وعندما سئل قادة الجماعات الدينية غير الإسلامية عن حالات التحول الديني، قالوا إنهم لم يسمعوا عن أي شخص مسلم يريد تغيير عقيدته، بينما صرح آخرون بأنهم لن يحاولوا تبشير أي مسلم في الكويت. وقد صرح جميع القادة، بغض النظر عن العقيدة، بأنهم تمتعوا بحرية ممارسة شعائرهم الدينية وكانت مهمتهم الوحيدة هي رعاية جماعتهم الحالية. ورفض القليل من القادة الحديث عن التحول الديني.

واصلت الحكومة فرض حصص محددة على عدد رجال الدين والعاملين في المجال الديني الذين يمكن للجماعات الدينية المرخصة استقدامهم إلى البلاد، ولكن الحكومة سمحت، عند الطلب، باستقدام المزيد. وظلت الحكومة تطلب من القادة الدينيين الأجانب التابعين لجماعات دينية غير مسجلة دخول البلاد بتأشيرات كعاملين غير دينيين. ويتعين عليهم بعد ذلك الإشراف على رعاياهم خارج ساعات العمل الرسمية لوظائفهم غير الدينية.

صرح أعضاء الديانات غير الإبراهيمية بأنهم ظلوا يتمتعون بحرية ممارسة شعائرهم الدينية بطريقة سرية في أماكن خاصة، ولكنهم واجهوا مضايقات واضطهاد محتمل عندما مارسوا تلك الشعائر في العلن. لم تتمكن الجاليات التابعة لأديان غير إبراهيمية من عقد اجتماعات عبادة في أماكن عامة أو عقد مراسم الزواج في الكويت، وظلت رهن الشريعة الإسلامية عند إحالة الشؤون العائلية إلى المحاكم. وأشار معظم أعضاء

تلك الطوائف بأنه كان بإمكانهم ممارسة طقوسهم الدينية داخل مجتمعاتهم، ولكنهم مارسوا الحذر والرقابة الذاتية تحاشياً للصدام مع السلطات. وفي الكثير من الحالات، صرح قادة تلك الجماعات الدينية أنهم كانوا يلجؤون لتسوية النزاعات داخل طوائفهم بدلاً من اللجوء إلى إجراءات التقاضي في المحاكم حيث يتم البت في القضايا وفقاً لأحكام الشريعة.

وفي محاولة لعدم إثارة الانتباه، صرح ممثلو الأقليات الدينية بأنهم لم يتقدموا بطلب التصريح لعقد مناسبات علنية من السلطات (الأمر الذي سيقابل بالرفض إذا تم التقدم بمثل ذلك الطلب) واحجموا عن مناقشة الأمور الحساسة مثل التبشير بغرض التحول الديني (وهو أمر في صلب معتقداتهم الدينية ولكنه غير مشروع من وجهة نظر القانون). وقالوا إنهم كانوا يعملون بطريقة انتقائية بالنسبة للمواد الدينية التي عملوا على استيرادها وبوجه أخص مع الأشخاص الذين سيتاح لهم الحصول على تلك المواد. وأعلنوا أنهم لم يسمحوا بتوزيع تلك المواد خارج إطار طوائفهم. ولم يقيم العديد من تلك المجموعات الدينية بالإعلان عن المناسبات الدينية أو عقد تجمعات عامة لتفادي جذب الانتباه بطريقة غير مرغوبة لمنظماتهم من جانب الجمهور وكذلك من قبل السلطات الحكومية. وصرح ممثلو الكنائس المسجلة بأن الحكومة كانت بصفة عامة متسامحة وأبدت احتراماً تجاه معتقداتهم الدينية.

### القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

تواصلت الضغوط المجتمعية ضد التحول من الإسلام، وفقاً لتصريحات قادة الأقليات الدينية والمواطنين. وصرح بعض المقيمين الأجانب والمواطنين على حد سواء، الذين اعتنقوا الدين المسيحي بأنهم تعرضوا للمضايقات من جانب عائلاتهم بسبب تحولهم الديني.

وأفاد مراقبون بأن الفنادق والمتاجر وغيرها من المحال التجارية استمرت في الاعتراف بالأعياد غير الإسلامية مثل عيد الميلاد، وعيد القيامة، ومهرجان ديوالي. فعلى سبيل المثال، في خلال احتفالات عيد الميلاد، ظهرت أشجار وأضواء الميلاد في المتاجر والأسواق التجارية والمنازل، وعزف الموسيقى الخاصة بترانيم عيد الميلاد في الأماكن العامة بما في ذلك ترانيم مسيحية. واستمرت وسائل الإعلام في طبع معلومات عن احتفالات الأعياد الدينية، بما في ذلك مواد عن الأهمية الدينية لعيد الميلاد.

كما استمرت الكنيسة الإنجيلية الوطنية في السماح لـ 85 طائفة أخرى (غير مسجلة) باستخدام مرافقها.

وأشار المسح العالمي الذي أجرته رابطة مكافحة التشهير بشأن مشاعر معاداة السامية أن الكويت من بين الدول العشر الأكثر معاداة للسامية، حيث أيد 82 في المئة من الذين استطلعت آراؤهم الصور النمطية السلبية عن اليهود.

### القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية ودورها

اجتمع السفير الأمريكي وغيره من مسؤولي السفارة مع قادة وممثلين عن الجماعات الدينية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالقضايا الدينية لمناقشة التحديات التي تواجهها الأقليات الدينية وتفاعلها مع الحكومة، مثل الصعوبات التي تواجهها الأقليات في الحصول على أماكن عبادة.

كما استضاف السفير وغيره من موظفي السفارة مناسبة لقادة عدد من الكنائس المتنوعة المسجلة ووفرت السفارة فرصة لمناقشة موضوعات التسامح الديني. وتحدث السفير مع كل قائد ديني للاطلاع على ظروف الجماعة الدينية التي يشرف عليها وكيف تأثرت بسياسة الحكومة والوضع الحالي مقارنة بالأعوام السابقة. فضلاً عن ذلك، استمعت السفارة مباشرة لاحتياجات مختلف الجماعات الدينية والتي ظلت تشمل الافتقار إلى أماكن العبادة وعدم شفافية إجراءات تسجيل الكنائس الجديدة، والحصول على تصريح باعتماد المدارس الدينية. وبصفة عامة، امتدح الحاضرون من مختلف الكنائس المسجلة الحكومة وشعب البلاد لتحليهما بالتسامح والاحترام تجاه عقيدتهم.

وعمل مسؤولو السفارة بشكل وثيق مع جماعات الأقليات الدينية وقدموا الدعم للمناسبات الدينية التي كانت تهدف لرفع مستوى الوعي بالتسامح الديني والتعددية. وحضر المسؤولون الاحتفال بذكرى عاشوراء، وقداس عيد الميلاد، والذكرى السنوية الثانية لمولد مؤسس العقيدة البهائية، بهاء الله، والذكرى السنوية الثانية لتفجير جامع الإمام الصادق لإبراز أهمية التسامح الديني.

عملت السفارة على مدار العام على تعزيز الحرية الدينية والتسامح عن طريق سلسلة من برامج الزائرين. واستكشف أحد البرامج الجهود الحكومية وغير الحكومية لتشجيع ثقافة التسامح ودور حوار الأديان لتعزيز التسامح والسلام. كما أبرز برنامج آخر جهود منظمة غير حكومية محلية في تشجيع الحرية الدينية ودور المنظمات الدينية في النهوض بالحقوق المدنية. وناقش برنامج ثالث مبادرات الحكومة الأمريكية والأطراف الدولية لتعزيز مشاركة المجتمع المدني لحماية حقوق الإنسان والحرية الدينية على مستوى العالم.

كما استضافت السفارة متحدثين شاركوا أيضاً في مؤتمر إقليمي لوزارة الداخلية حول حماية الأطفال من تهديدات وسائل التواصل الاجتماعي، والذي تضمن محادثات برعاية السفارة حول التسامح الديني. وركزت المقابلات الصحفية والتغطيات الإعلامية على المتحدثين الذين استضافتهم السفارة بشأن إبراز أهمية الحوار بين الأديان في مكافحة الراديكالية والتطرف.

وشارك مسؤولو السفارة في حوار مع إذاعة الكويت ناقش الحرية الدينية في الولايات المتحدة، والتسامح الديني، وإدماج المجتمع الإسلامي في المجتمع الأكبر داخل الولايات المتحدة.